World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما 24 – 28 يونيو/حزيران 2024

التوزيع: عام

التاريخ: 30 مايو/أيار 2024

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2024/5-B

قضايا السياسات

للنظر

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org)

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتحديث بشأن تنفيذ برنامج الأغذية العالمي **(البرنامج)** لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2024/5-B.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد P. Skoczylas
مدير بالإنابة
شعبة منظومة الأمم المتحدة
والمشاركة المتعددة الأطراف
بريد إلكتروني: paul.skoczylas@wfp.org

السيد D. Barnhardt
موظف معني بالشراكات
شعبة منظومة الأمم المتحدة
والمشاركة المتعددة الأطراف
بريد إلكتروني: daniel.barnhardt@wfp. org

1- تستند هذه المذكرة الإعلامية إلى التحديث المقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2023 بشأن تنفيذ **البرنامج** لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، يهدف إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى "التركيز على البشر أكثر من العملية، وزيادة سرعة حركة المنظومة وكفاءتها، وبناء مكان عمل تسود فيه المساواة والتنوع والنزاهة". وتستكمل هذه المذكرة الإعلامية المواد الأخرى المقدمة إلى المجلس والتي تتناول إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام 2020، بما في ذلك تقرير الأداء السنوي **للبرنامج** لعام 2023 وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025. ويتضمن تقرير الأمين العام لعام 2024 عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لمحة مفصلة عن التقدم المحرز على نطاق المنظومة في تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 والخطوط العريضة لاتفاق التمويل الجديد المقترح. فيما يعرض تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2024 المزيد من التفاصيل بشأن التقدم المحرز في نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين ومكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة.

2- ويتضمن الملحق الثاني لهذه المذكرة الإعلامية القائمة المرجعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي صممتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتوجيه تعميم جوانب معينة من الإبلاغ عن تنفيذ الإصلاح وتمكين إجراء تحليل واسع النطاق لتطبيق الإصلاح على نطاق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويقدم الملحق الأول تحديثا عن تنفيذ **البرنامج** لاتفاق التمويل لعام 2019.

تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري

3- لقد جرى إدماج مكونات إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في **البرنامج** طوال السنين التي نفذ فيها **البرنامج** أهداف إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وذلك عبر نهج "**البرنامج** بأكمله".

4- وبينما يتحرك **البرنامج** نحو الجيل الثالث من الخطط الاستراتيجية القطرية، يُظهر التحليل أن حافظات التنمية الخاصة بجميع الخطط الاستراتيجية القطرية من الجيل الثاني مستمدة بصورة مباشرة من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ذات الصلة. وتُستمد حصائل التنمية التي تتضمنها الخطط الاستراتيجية القطرية من أولويات أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، التي اعتمدتها المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** بعد ذلك في رسالة موقعة من المنسق المقيم، تماشيا مع المتطلبات التي ينص عليها إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتواءم 90 في المائة من الجيل الثاني للخطط الاستراتيجية القطرية مع دورات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

5- وبوصفه أحد أعضاء الفريق العامل المعني بالبرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يشارك **البرنامج** بشكل نشط في مراجعة نهج التحليل القطري المشترك والتوجيهات المرتبطة به لجعلها "ملائمة للغرض". ففي حلقة عمل مشتركة بين الوكالات أجريت في إسطنبول، تركيا في أبريل/نيسان 2024، شارك **البرنامج** في إنشاء هيكل توجيهي جديد للتحليلات القطرية المشتركة باتباع نهج قائم على النظم – بدلا من نهج قائم على تحليل "صومعة" منعزل لأهداف التنمية المستدامة – وثلاثة مبادئ تهدف إلى ضمان التحليل الذي يتمحور حول الناس ويركز على النظم ويقوم على الأدلة. وسيكون من الضروري تحقيق التوازن الصحيح بين المرونة على المستوى القطري والتوجيه من المستوى العالمي مع استمرار هذا العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لاختيار المنهجية الصحيحة اللازمة لدعم إجراء تحليل متسق للنظم.

6- ويُعدّ تنقيح نهج التحليل القطري المشترك جزءا من التنقيح الأوسع نطاقا لتوجيهات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الذي يساهم فيه **البرنامج**. ويسعى هذا الاستعراض، الذي يبحث في أكثر من 100 من عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة التي اضطُلع بها في جميع أنحاء العالم، إلى توضيح وتبسيط التوجيهات القائمة، وإدراج الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وتصميم نماذج أسهل استخداما، وإدماج أدوات وممارسات جديدة من المستوى القطري.

7- وطوال عام 2023، ساهم **البرنامج** كذلك في تحديث التوجيهات على نطاق المنظومة ككل في ما يتعلق بتخطيط أطر التعاون وتطويرها في الظروف الاستثنائية، عندما لا تتوفر الشروط اللازمة لوضع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بشكل كامل. وتُبسط التوجيهات المحدثة النُهج المقترحة وتوضحها، بناء على الدروس والتعقيبات المستمدة من الميدان.

8- وفي أعقاب تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية، تقوم المنظمة باستعراض عمليات ووثائق التخطيط الاستراتيجي القطري الخاصة بها بهدف اعتماد نهج أكثر استراتيجية وأصغر حجما تجاه إطار الخطط الاستراتيجية القطرية. وستظل الخطط الوطنية وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وأطر التخطيط الإنساني تحتل مكانة مركزية بالنسبة للجيل الثالث من الخطط الاستراتيجية القطرية التابعة **للبرنامج**.

النهوض بعمليات تسيير الأعمال المشتركة لزيادة الكفاءة والفعالية

9- لا يزال **البرنامج** يعمل على تحقيق الأهداف الخاصة بالكفاءة التشغيلية لتسيير الأعمال التي وضعها الأمين العام ورسّخها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام 2020. ويمكن الاطلاع على المزيد من جوانب التقدم المحرز في أوجه الكفاءة على نطاق المنظومة ككل في الملحق الثاني المتعلق بالقائمة المرجعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

10- وبغية تسليط الضوء على بعض التفاصيل المتعلقة بالتقدّم المُحرز في **استراتيجيات عمليات تسيير الأعمال**، خلص الاستعراض السنوي لاستراتيجيات عمليات تسيير الأعمال لعام 2024، الذي يغطي الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2024، إلى أن المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** قد حققت ما مجموعه 15.9 مليون دولار أمريكي في فعالية التكاليف في عام 2023، ليصل إجمالي فعالية التكاليف وتجنب التكاليف الذي حققته المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** في الخمس سنوات التي تشملها الفترة 2019-2023 إلى 36 مليون دولار أمريكي.

11- وفي ما يتعلق بأوجه الكفاءة الأخرى، واصل **البرنامج** عمله على صعيد المشاركة الميدانية وتطوير القدرات، حيث دعم المكاتب القطرية تماشيا مع الخطة المشتركة بين الوكالات لتعميم خدمات **المكتب الخلفي المشترك** والتركيز على المكاتب المشتركة بين الوكالات في البرازيل، والأردن، وكينيا، والسنغال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، سيكون **البرنامج** الكيان المستضيف لجميع خدمات المكتب الخلفي المشترك فور إطلاقها. ويقوم **البرنامج** بإعداد مقترح لاستضافة الخدمات اللوجستية التابعة للمكتب الخلفي المشترك في كينيا وهو يشارك بنشاط في المناقشات المشتركة بين الوكالات بشأن تحسين عملية المكتب الخلفي المشترك في مجموعة جديدة من البلدان.

12- تُقدّم **الخدمات المشتركة العالمية** خدمات مستقلة عن الموقع. وبسبب عوامل من ضمنها آثار جائحة مرض فيروس كورونا في عام 2019 (كوفيد-19)، واعتماد طرق جديدة للعمل، وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا، بدأت الأمم المتحدة بتحويل الطرق التي تضطلع من خلالها بمهامها الإدارية، مما أدى إلى إيجاد إمكانات متزايدة لتوليد الكفاءات عبر استخدام الخدمات المشتركة العالمية. فعلى سبيل المثال، أصبح بالإمكان الآن تقديم خدمات معينة بشكل أكثر كفاءة عن بعد ومن أي موقع، وهي خدمات كان يُنظر إليها منذ عامين فقط على أنها تتطلب وجودا ماديا للموظفين في المكتب أو في البلد. وأعطيت الأولوية لإطلاق عدة خدمات مشتركة عالمية يقدمها **البرنامج**، وهي: مركز الأمم المتحدة للحجوزات لخدمات تنقل الركاب والإقامة والخدمات الطبية؛ وأسطول الأمم المتحدة؛ وخدمات الأمم المتحدة الرقمية للتخلص من الأصول وبيعها في المزادات عبر الإنترنت؛ وأكاديمية الأمم المتحدة للسلامة على الطرق. وفي ما يتعلق بهذه الخدمات، قام **البرنامج** بإعداد دراسات جدوى، تمت مشاركتها مع فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالخدمات المشتركة العالمية والمسؤول عن الموافقة على توسيع نطاقها.

13- إن **مركز الأمم المتحدة للحجوزات** الذي تم إطلاقه في عام 2017، يوضح الإجراءات المتعلّقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فالمركز يحظى بأكبر قاعدة عملاء مقارنة بأي من الخدمات المشتركة العالمية، حيث قدم حتى الآن خدمات إلى 3.5 مليون عامل في المجال الإنساني من 17 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، حيث تلقى 1.4 مليون منهم الخدمات في عام 2023. ويتيح المركز إمكانية الوصول إلى الرحلات الجوية التي تسيرها الأمم المتحدة، وخدمات تنقل الركاب والاستخدام المشترك للسيارات، وخدمات الإقامة، والعيادات وخدمات الرفاه، في 650 1 نقطة خدمة ميدانية في 116 بلدا، مما يعزز التعاون بين الوكالات في الخدمات الميدانية. ويساعد مركز الأمم المتحدة للحجوزات، الذي يُشغّله **البرنامج**، 500 3 من مديري الخدمات التابعين للأمم المتحدة على تحويل أنشطتهم اليومية رقميا، ويساعد المديرين الآخرين على رصد البيانات لتحسين

صنع القرارات، وكذلك كيانات الأمم المتحدة من أجل تعظيم مكاسب الكفاءة والمنافع البيئية. وقد وقّع جميع الشركاء الذين انضموا إلى المنصة على اتفاقية الخدمة نفسها، تمشيا مع بيان الأمم المتحدة الخاص بالاعتراف المتبادل. كما ينفذ المركز رؤية الأمين العام بشأن "الأمم المتحدة 2.0"[1]، بالاستناد إلى البيانات والخدمات الرقمية والابتكار، من أجل تحويل طرق العمل في منظومة الأمم المتحدة بحيث تصبح أكثر مرونة وإبداعا لعالم متغير حيث يكتسي التعاون بين الوكالات أهمية حاسمة لمستقبل مستدام. واختارت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مركز الأمم المتحدة للحجوزات كخدمة مشتركة عالمية ذات أولوية يتعين توسيع نطاقها من أجل تعظيم مكاسب الكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2023، سجل المركز حوالي 11.5 مليون دولار أمريكي من مكاسب الكفاءة.

14- وتتمثل الخدمة الأكبر والأسرع نموا في **خدمة التنقل التابعة للأمم المتحدة**، والتي تتكون من خدمتي نقل الركاب والاستخدام المشترك للسيارات اللتين يقدمهما **البرنامج** وكلاهما تعملان في 106 بلدان، وتشملان 000 8 مركبة تابعة للأمم المتحدة و000 6 من السائقين التابعين للأمم المتحدة وقدمتا خدمات إلى 2.8 مليون راكب حتى الآن. وفي عام 2023، ولّدت خدمة التنقل التابعة للأمم المتحدة 5.1 مليون دولار أمريكي من مكاسب الكفاءة من خلال مبادرات الرقمنة وتحقيق الاستفادة القصوى من الأسطول، ووفرت 338 طنا متريا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال زيادة مشاركة الرحلات والاستخدام المشترك للسيارات في ما بين موظفي الأمم المتحدة.

15- ويواصل **أسطول الأمم المتحدة**، الذي يعد مبادرة مشتركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توفير المركبات الخفيفة التي تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة إلى منظومة الأمم المتحدة. ومنذ إطلاقه في أكتوبر/تشرين الأول 2022، وقع 14 كيانا تابعا للأمم المتحدة اتفاقيات خدمة للحصول على خدمات الأسطول، كما جرى طلب أو استئجار 400 مركبة في 60 بلدا. و33 في المائة من إجمالي الطلبات كانت لمركبات منخفضة الانبعاثات، مما يساعد على خفض البصمة الكربونية لكيانات الأمم المتحدة. وحافظ الأسطول على درجة عالية من رضا العملاء بلغت 4.5 من 5 طوال فترة 23/2022، بما يتماشى مع التركيز على رضا العملاء الذي يعد مبدأ أساسيا لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشكّل التشغيل الكامل لأسطول الأمم المتحدة مرحلة جديدة لإدارة الأسطول على نحو يتسم بالسلامة والكفاءة والاستدامة لصالح منظومة الأمم المتحدة كما إنه يمثل مساهمة كبيرة في تنفيذ خطة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

العمل مع نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين

16- يوجد لدى **البرنامج** حاليا 10 موظفين يعملون بصفة منسقين مقيمين، مما يشكل 9 في المائة من جميع المنسقين المقيمين. ويعد **البرنامج** ثاني أكبر مصدر للمنسقين المقيمين في منظومة الأمم المتحدة بعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واجتاز 11 موظفا إضافيا تابعا **للبرنامج** بنجاح تقييم المنسقين المقيمين وهم حاليا مدرجون في مجموعة المنسقين المقيمين.

17- في عام 2024، حوّل **البرنامج** 2.44 مليون دولار أمريكي لتمويل الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة من أجل تنفيذ نظام المنسقين المقيمين، حيث يساهم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في هذا النظام بحوالي 77.5 مليون دولار أمريكي سنويا. وتماشيا مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يُطبق **البرنامج** رسما نسبته 1 في المائة على مساهمات الجهات المانحة من أجل الأنشطة المتصلة بالتنمية، مما يقلل المبلغ المتاح للأنشطة البرامجية. وفي عام 2023، حول **البرنامج** المبلغ الذي جمعه من خلال الرسم والذي بلغ 352 50 دولارا أمريكيا إلى الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة. وبحلول مايو/أيار 2024، كان **البرنامج** قد حول مبلغا إضافيا قدره 655 21 دولار أمريكيا إلى الرسم.

18- ويُعدّ نظام المنسقين المقيمين مكونا محوريا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعيد تنظيمها، غير إنه لا يزال يواجه نقصا في التمويل، كما هو مبيّن في تقرير الأمين العام لعام 2024 حول تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات وتقرير عام 2024 لرئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حول مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي.

[1] انظر موقع الأمم المتحدة 2.0.

اتفاق التمويل

19- تمّ الإبلاغ عن التقدم الذي أحرزه **البرنامج** مقابل مؤشرات اتفاق تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية[2] بالتفصيل في الملحق الأول. وهذا هو التحديث السنوي الأخير الذي تنطبق فيه الأهداف المحددة في اتفاق التمويل للفترة 2019-2023. وعموما، أحرز **البرنامج** تقدما جيدا في الوفاء بالالتزامات ذات الصلة الواردة في الاتفاق. فعلى سبيل المثال، واصل **البرنامج** المشاركة النشطة في التقييمات على نطاق المنظومة، وتتاح 100 في المائة من تقارير التقييم المركزية واللامركزية وتقارير المراجعة الداخلية الخاصة **بالبرنامج** للجمهور على الإنترنت. وفي ما يتعلق بالشفافية، فإن **البرنامج** يشارك بياناته المالية السنوية، المصنفة بحسب أهداف التنمية المستدامة والبلد، مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة بالامتثال لأعلى المعايير الدولية للشفافية. ويلقي كلّ من تقرير الأداء السنوي **للبرنامج** والتقارير القطرية السنوية المنفردة الضوء على المساهمات، سواء كانت طوعية أو مجمعة أو من البلدان المستفيدة من البرامج، ويطلع **البرنامج** المجلس بانتظام على آخر المستجدات المتعلقة بمكاسب الكفاءة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، وقّع **البرنامج** البيان الرفيع المستوى الخاص بالاعتراف المتبادل في عام 2018، أي في مرحلة مبكرة من عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو يقدم تقارير سنوية بشأن تنفيذ سياسات ومعدلات استرداد التكاليف.

20- وكما هو مذكور في التقرير الذي قدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة[3] في أواخر عام 2023، استهل الأمين العام جهدا لوضع اتفاق تمويل جديد يستند إلى النتائج الإيجابية لاتفاق عام 2019 ويعالج بعضا من أوجه القصور في ذلك الاتفاق. وعلى مدى فترة خمسة أشهر، شارك **البرنامج** في عدة جولات من المشاورات في ما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي قادها مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي. وأحاط **البرنامج** علما كذلك بالمشاورات الحكومية الدولية التي جرى خلالها جمع آراء بعض الدول الأعضاء. ويرحب **البرنامج** باتفاق التمويل الجديد[4] الذي اقترحه الأمين العام في تقريره لعام 2024 المقدم إلى جزء الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، فإن التمويل الأفضل جودة والأكثر مرونة والذي يمكن التنبؤ به، يمكن أن يساعد على زيادة اتساق عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتحقيق النتائج الاستراتيجية التي نصت عليها أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

الاستنتاج

21- في تقريره لعام 2024 المقدم إلى جزء الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، أشار الأمين العام إلى أنه "ومع ترسيخ الإصلاحات إلى حد كبير، فإن واجبنا المشترك يحتم ضمان أن نعمل دائما على تكييف وصقل الإجراءات على نطاق المنظومة للاستجابة بسرعة إلى الاحتياجات على أرض الواقع". وباتباع النُهج التي تهدف إلى التصدي للاحتياجات الإنسانية والإنمائية، وبتوجيه من خطته الاستراتيجية والخطط الاستراتيجية القطرية التابعة له، يسعى **البرنامج** إلى دعم الحكومات الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة 2030 للتنمية المستدامة بنهاية العقد الحالي. وكما هو موضح في هذه المذكرة الإعلامية، وفي القائمة المرجعية المفصلة في الملحق الثاني، يواصل **البرنامج** تنفيذ خطة الإصلاح التي وضعت في عام 2017. وبالنظر إلى القيود على الموارد، فإن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى قيام الكيانات المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالعمل معا وتحقيق كفاءات شاملة.

---

[2] انظر *تنفيذ قرار الجمعية العام 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2019: اتفاق التمويل: تقرير الأمين العام* (A/74/73/Add.1–E/2019/14/Add.1) للاطلاع على اتفاق التمويل الكامل من عام 2019.

[3] الأمم المتحدة. 2023. *تنفيذ قرار الجمعية العام 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تقرير الأمين العام* (A/78/72/–E/2023/59).

[4] الأمم المتحدة. 2024. *تنفيذ قرار الجمعية العام 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: اتفاق التمويل من أجل دعم الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة* (نسخة مسبقة غير محررة).

22- وبناء على الزخم الناتج عن مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة في العام الماضي، يدعم **البرنامج** الأولويات التي تضمنها الإعلان السياسي للقمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحاجة إلى تعميق الالتزامات الدولية لمكافحة الجوع والاستثمار في النظم الغذائية ذات الملكية الوطنية والمراعية للمناخ. وسيشكل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سينعقد في هذا العام لحظة حاسمة للنظر في الكيفية التي يمكن للنظام المتعدد الأطراف الاستعداد لعالم الغد.

الملحق الأول

التزامات الدول الأعضاء				
خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	**خط الأساس للبرنامج لعام 2018**	**بيانات البرنامج لعام 2019**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار عام 2024**
مواءمة التمويل مع المتطلبات الخاصة بالكيان				
خط الأساس (2017): 19.4 في المائة الهدف (2023): 30 في المائة	التمويل الأساسي **للبرنامج** كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2018 = 6 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي)	التمويل الأساسي **للبرنامج** كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2019 = 5 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي)	التمويل الأساسي **للبرنامج** كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2022 = 5 في المائة 2023 = 9 في المائة (اعتبارا من 24 أبريل/نيسان 2023) (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي)	التمويل الأساسي **للبرنامج** كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2023 = 7 في المائة؛ 2024 = 12 في المائة (اعتبارا من 22 أبريل/نيسان 2024) (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي)
خط الأساس (2017): 27 في المائة الهدف (2023): 30 في المائة	لم يتلق **البرنامج** أي مساهمات مقدرة.	لم يتلق **البرنامج** أي مساهمات مقدرة.	لم يتلق **البرنامج** أي مساهمات مقدرة.	لم يتلق **البرنامج** أي مساهمات مقدرة.
خط الأساس (2017): 5 في المائة الهدف (2023): 10 في المائة	حصة الموارد غير الأساسية **للبرنامج** الموجهة من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات: 2018 = 3.5 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي)	حصة الموارد غير الأساسية **للبرنامج** الموجهة من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات: 2019 = 3.2 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي)	حصة الموارد غير الأساسية **للبرنامج** الموجهة من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات: إجمالي عام 2022 = 3 في المائة؛ 2023 = 1.7 في المائة (اعتبارا من 1 مايو/أيار 2023) (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي)	حصة الموارد غير الأساسية **للبرنامج** الموجهة من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات: إجمالي عام 2023 = 4 في المائة؛ 2024 = 4 في المائة (اعتبارا من 22 أبريل/نيسان 2024) (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي)
خط الأساس (2017): 3 في المائة الهدف (2023): 6 في المائة	لا توجد لدى **البرنامج** أدوات للتمويل المواضيعي.	لا توجد لدى **البرنامج** أدوات للتمويل المواضيعي.	لا ينطبق – لا يقوم **البرنامج** بالإبلاغ عن النسبة المئوية للموارد غير الأساسية المخصصة للأنشطة المتعلقة بالتنمية والموجهة من خلال صناديق مواضيعية تابعة لوكالة واحدة.	لا ينطبق – لا يقوم **البرنامج** بالإبلاغ عن النسبة المئوية للموارد غير الأساسية المخصصة للأنشطة المتعلقة بالتنمية والموجهة من خلال صناديق مواضيعية تابعة لوكالة واحدة.
توفير الاستقرار				
خط الأساس (2017): 66 في المائة الهدف (2023): 100 في المائة	حصة الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2018= 36 في المائة	حصة الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2019 = 40 في المائة	حصة الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2022 = 31 في المائة؛ 2023 = 33 في المائة (اعتبارا من 24 أبريل/نيسان 2023)	حصة الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2023 = 37 في المائة (35 جهة مانحة)؛ 2023 = 27 في المائة (13 جهة مانحة) (اعتبارا من 22 أبريل/نيسان 2024)

التزامات الدول الأعضاء				
خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	**خط الأساس للبرنامج لعام 2018**	**بيانات البرنامج لعام 2019**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار عام 2024**
خط الأساس (2017): 59 في المائة و27 في المائة الهدف (2023): 100 في المائة و50 في المائة	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة ولا توجد لديه أدوات للتمويل المواضيعي.	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة ولا توجد لديه أدوات للتمويل المواضيعي.	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة ولا توجد لديه أدوات للتمويل المواضيعي.	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة ولا توجد لديه أدوات للتمويل المواضيعي.
خط الأساس (2018): يؤكد لاحقا الهدف (2021): يؤكد لاحقا	تلقى **البرنامج** في عام 2018 مبلغا قدره 7.3 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 10.5 مليار دولار أمريكي أو نسبة 70 في المائة.	تلقى **البرنامج** في عام 2019 مبلغا قدره 8.1 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 12.6 مليار أو نسبة 64 في المائة.	تلقى **البرنامج** في عام 2022، للعام بأكمله، مبلغا قدره 14.2 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 21.4 مليار دولار أمريكي، أو نسبة 66 في المائة. تلقى **البرنامج** في عام 2023، اعتبارا من 24 أبريل/نيسان، 2.7 مليار دولار أمريكي مقابل إجمالي المتطلبات البالغ 23.6 مليار دولار أمريكي، أو 11 في المائة.	تلقى **البرنامج** في عام 2023، للعام بأكمله، مبلغا قدره 8.5 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 22.8 مليار دولار أمريكي، أو نسبة 37 في المائة. تلقى **البرنامج** في عام 2024، اعتبارا من 22 أبريل/نيسان، مبلغا قدره 2.2 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات متوقعة قدره 18مليار دولار أمريكي، أو نسبة 12 في المائة.
خط الأساس (2017): 25/12 أو 48 في المائة الهدف (2023): 100 في المائة	نسبة إيرادات **البرنامج** المتعددة السنوات: 14 في المائة. نسبة إيرادات **البرنامج** التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 76.8 في المائة.	نسبة إيرادات **البرنامج** المتعددة السنوات: 17 في المائة. نسبة إيرادات **البرنامج** التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 74.9 في المائة.	في عام 2022، للعام بأكمله، بلغت نسبة إيرادات **البرنامج** المتعددة السنوات: 10 في المائة. في عام 2022، للعام بأكمله، بلغت نسبة إيرادات **البرنامج** التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 75 في المائة. في عام 2023، اعتبارا من 24 أبريل/نيسان، بلغت نسبة إيرادات **البرنامج** المتعددة السنوات: 21 في المائة. في عام 2023، اعتبارا من 24 أبريل/نيسان، بلغت نسبة إيرادات **البرنامج** التي تزيد مدتها عن عام واحد: 61 في المائة.	في عام 2023، للعام بأكمله، بلغت نسبة إيرادات **البرنامج** المتعددة السنوات: 13 في المائة. في عام 2023، للعام بأكمله، بلغت نسبة إيرادات **البرنامج** التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 77 في المائة. في عام 2024، اعتبارا من 22 أبريل/نيسان، بلغت نسبة إيرادات **البرنامج** المتعددة السنوات: 22 في المائة. في عام 2023، اعتبرا من 22 أبريل/نيسان، بلغت نسبة إيرادات **البرنامج** التي تزيد مدتها عن عام واحد: 58 في المائة.
تيسير الاتساق والكفاءة				
خط الأساس (2017): يؤكد لاحقا الهدف (2019 وما بعده): صفر	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من **البرنامج** في عام 2018: 28 بقيمة إجمالية قدرها 1.03 مليون دولار أمريكي.	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من **البرنامج** في عام 2019: 20 بقيمة إجمالية قدرها 0.9 مليون دولار أمريكي	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من **البرنامج** في عام 2022: 5 بقيمة إجمالية قدرها 1.1 مليون دولار أمريكي.	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من **البرنامج** في عام 2023: 4 بقيمة إجمالية قدرها 1.1 مليون دولار أمريكي.

التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة				
خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	**خط الأساس للبرنامج لعام 2018**	**بيانات البرنامج لعام 2019**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2024**
تسريع النتائج على أرض الواقع				
خط الأساس (2018): 29 في المائة (تقييمات مشتركة)، 20 في المائة (تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة). الهدف (2021): 75 في المائة (تقييمات مشتركة)، 50 في المائة (تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة).	في عام 2018، أكمل **البرنامج** خمسة تقييمات مشتركة وكانت هناك خمسة تقييمات أخرى جارية. كما شارك **البرنامج** في تقييم إنساني واحد مشترك بين الوكالات للاستجابة لظاهرة النينيو في إثيوبيا.	شارك **البرنامج** على المستوى اللامركزي في تسعة تقييمات مشتركة في عام 2019 تم استكمال ثلاثة منها في نهاية العام - كولومبيا، وإسواتيني، والهند. وفضلا عن ذلك، شارك مكتب التقييم في **البرنامج** مشاركة نشطة في التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة لحالة الجفاف في إثيوبيا الذي تم الانتهاء منه في عام 2019، وفي التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة لإعصار إيداي في موزامبيق والتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات. وقد بدأ التحضير لتقييم مشترك للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في أواخر عام 2019 واستمر في عام 2020.	في عام 2022، تعاون مكتب التقييم مع مكاتب التقييم التابعة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء العالميين في إدارة التقييمات المشتركة ذات النطاق العالمي. وعلى وجه الخصوص، عمل مكتب التقييم مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على تقييم مشترك لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الحماية الاجتماعية، وساهم في التقييم الاستراتيجي المشترك للاستجابة الدولية الجماعية في المجالين الإنمائي والإنساني لجائحة كوفيد – 19، الذي كان بقيادة تحالف التقييم العالمي لكوفيد – 19 التابع للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكان من المقرر الانتهاء من كلا التقييمين في الجزء الثاني من عام 2023. ودعم **البرنامج** التحالف العالمي للأدلة التقييمية لأهداف التنمية المستدامة – وهو مبادرة مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، وشبكات التقييم العالمية التي تولد تقارير تجميعية بشأن الأدلة التي تم جمعها من التقييمات المتعلقة بمواضيع الركائز الخمس لأهداف التنمية المستدامة، وهي: الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة. وكان **البرنامج** جزءا من فريق الإدارة للتقرير التجميعي بشأن الشراكة وكان ملتزما بدعم التقارير المجمعة المتعلقة بالناس والكوكب، والتي كانت مزمعة في عامي 2023 و2024. وبدأ العمل على التقرير التجميعي بشأن الشراكة في عام 2022 وسيتم تقديم النتائج في أول قمة لأهداف التنمية المستدامة في عام 2023. وتماشيا مع التزامات **البرنامج** بالتقييمات التي تجرى على نطاق المنظومة كجزء محوري من الإصلاح الذي يقوده الأمين العام، قدم مكتب التقييم مدخلات لعمليتي تقييم عالميتين على نطاق المنظومة في عام 2022، وهما: تقييم	في عام 2023، واصل مكتب التقييم المساهمة في التقييمات المشتركة العالمية لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الحماية الاجتماعية، والاستجابة الدولية الجماعية في المجالين الإنمائي والإنساني لكوفيد – 19، التي بدأت في عام 2022 وسيتم الانتهاء منها في عام 2024. ومكتب التقييم هو عضو في فريق توجيه التقييم التابع للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي يقدم الإشراف والتوجيه لتقييم الاستجابة لكوفيد – 19، حيث يدعم الإدارة ويعمل كهيئة استشارية. وشارك **البرنامج** في إدارة تسعة تقييمات مشتركة في عام 2023، سبعة منها أجريت مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تشاد، وكينيا، ولبنان، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، ودولة فلسطين، وشارك في إدارتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقاد **البرنامج** عملية التقييم في خمسة من أصل سبعة تقييمات مشتركة تابعة للأمم المتحدة، كما أجرى كذلك تقييمين لا مركزيين مشتركين مع حكومتي إسواتيني وغواتيمالا. ولا يزال **البرنامج** يشكل جزءا من فريق إدارة التحالف العالمي للأدلة التقييمية لأهداف التنمية المستدامة، الذي يجمع بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والتقييم العالمي والهيئات والشبكات الأخرى المشاركة في إعداد التقارير التجميعية بهدف تسخير إمكانات التقييم والتقارير التجميعية للنتائج لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2023، أصدر التحالف أول تقرير تجميعي له حول الشراكة (هدف التنمية المستدامة 17). ويشارك **البرنامج** في رئاسة التقرير التجميعي حول ركيزة الناس، وهي إحدى ركائز أهداف التنمية المستدامة – جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين

التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة				
خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	**خط الأساس للبرنامج لعام 2018**	**بيانات البرنامج لعام 2019**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2024**
			قابلية تقييم الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لكوفيد -19، والتقييم اللاحق على نطاق المنظومة لاستجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد – 19؛ والتقييم على نطاق المنظومة للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وواصل **البرنامج** دعم تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة على المستوى القطري. وبوصفه عضوا في شبكة الأمم المتحدة للتقييم في أفريقيا جنوب الصحراء، استعرض **البرنامج** مشروع التقرير الاستهلالي بشأن تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في ملاوي ونسق استعراض اختصاصات تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في ليسوتو. وعبر العمل من خلال لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، دعم **البرنامج** استعراض تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الخاصة بكولومبيا والجمهورية الدومينيكية. كما يعد **البرنامج** كذلك عضوا نشطا في الفريق العامل المعني بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، حيث إنه مُمثل فيه من قبل موظفين من مكتب التقييم ووحدات التقييم الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية. ويستكشف الفريق العامل التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم طرقا لمساعدة المكاتب القطرية على تطبيق المبادئ التوجيهية لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة التي صدرت في عام 2022. وفي عام 2022، تم الانتهاء من التقييمات المشتركة التالية: تقييمان إنسانيان مشتركان بين الوكالات للاستجابات لأزمة اليمن وجائحة كوفيد – 19؛ وتقييم مشترك مركزي لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن التمويل الفعال والمستدام؛ وسبعة تقييمات مشتركة لا مركزية في بربادوس، وبنين،	وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) – كما يشارك في التقرير التجميعي المشترك بين الوكالات للنتائج المستمدة من تقييمات الأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 5، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي ما يتعلق بالتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، يشارك مكتب التقييم بشكل نشط في أفرقة الإدارة المعنية بتقييم الاستجابات الإنسانية الجماعية لحالات الطوارئ التي جرى تفعيل استجابة إنسانية موسعة بشأنها على نطاق المنظومة من قبل منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ بالتشاور مع مديري اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وركزت التقييمات الجارية في عام 2023 على الاستجابات الإنسانية في أفغانستان وشمال إثيوبيا، حيث من المتوقع نشر التقارير في عام 2024. ومن المقرر في عام 2024 إجراء 3 عمليات للتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات لتقييم الاستجابات في عام 2023 للزلزال الذي ضرب تركيا والجمهورية العربية السورية والأزمة الإنسانية في الصومال، ولإصدار تقرير تجميعي بشأن الاستجابة للأزمة الإنسانية في أوكرانيا. وفي عام 2023، دعم **البرنامج** استعراضات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في كوبا وكولومبيا، حيث عمل من خلال شبكة الأمم المتحدة للتقييم في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة				
خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	**خط الأساس للبرنامج لعام 2018**	**بيانات البرنامج لعام 2019**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2024**
			وكولومبيا، وليسوتو، ومدغشقر، والمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي.	
تحسين الشفافية والمساءلة				
خط الأساس (2017): 62 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	يعتمد المجلس التنفيذي **للبرنامج** الخطط الاستراتيجية وأطر النتائج المؤسسية الخاصة **بالبرنامج**. وتشمل المناقشات بشأن هذه الوثائق، من بين أمور أخرى، الحوار مع المجلس بشأن تمويل نتائج **البرنامج** الإنمائية.	يعد تمويل النتائج الإنمائية أمرا محوريا بالنسبة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** ولإطار النتائج المؤسسية الخاصة به. وفي عام 2019، ناقش **البرنامج** هذه المسألة مع أعضاء المجلس في الدورة السنوية للمجلس لعام 2019، وكذلك في أثناء مناقشات غير رسمية بشأن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف واستراتيجية الشراكات والمشاركة للكيانات غير الحكومية (استراتيجية الشراكات الخاصة المحدثة) واستراتيجية **البرنامج** لشراء الأغذية المحلية.	في عام 2022، واصل **البرنامج** تحسين إبلاغه عن النتائج وعن استخدامه للموارد بهدف تحقيق تلك النتائج. وكانت هذه المسألة إحدى الاعتبارات المحورية في أثناء وضع الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025.	يواصل **البرنامج** تحسين إبلاغه عن النتائج وعن استخدامه للموارد بهدف تحقيق تلك النتائج. وتنعكس أهمية هذه المسألة في الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025.
خط الأساس (2017): 69 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	يقدم **البرنامج** بياناته المالية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس (تم تقديم التقرير الأول في عام 2008).	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.
خط الأساس (2017): 36 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	ينشر **البرنامج** بياناته.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس (تم تقديم التقرير الأول إلى المبادرة الدولية لشفافية المعونة في يونيو/حزيران 2014).	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.
خط الأساس (2017): 46 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	يقوم **البرنامج** بالإبلاغ عن النفقات المصنفة بحسب البلد.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس (تم تقديم التقرير الأول في عام 2008).	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.
خط الأساس (2017): 20 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	يقوم **البرنامج** بالإبلاغ عن النفقات المصنفة بحسب أهداف التنمية المستدامة	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس (تم تقديم التقرير الأول في عام 17 مايو/أيار 2019).	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.
خط الأساس (2018): 21 في المائة	تُنشر 100 في المائة من تقارير التقييم المركزية واللامركزية الخاصة	تماشيا مع الالتزامات التي تعهد بها في سياسة التقييم الخاصة به، نشر **البرنامج**	تماشيا مع الالتزامات التي تعهد بها في سياسة التقييم الخاصة به، نشر **البرنامج** جميع تقارير التقييم المركزية	تماشيا مع الالتزامات التي تعهد بها في سياسة التقييم الخاصة به، ينشر **البرنامج** جميع تقارير التقييم المركزية واللامركزية وتلك

التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة				
خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	**خط الأساس للبرنامج لعام 2018**	**بيانات البرنامج لعام 2019**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2024**
الهدف (2021): 100 في المائة	**بالبرنامج** على مواقع **البرنامج** على الإنترنت. وتُنشر تلك التي تستوفي متطلبات الجودة أو تتجاوزها على مواقع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، مما يضمن نشر نتائج التقييم على نطاق واسع في الأوساط الإنسانية والإنمائية على المستوى العالمي.	جميع تقارير التقييم المركزية واللامركزية على موقعه على الإنترنت بمجرد أن أحيط المجلس علما بشكل رسمي بشأنها في دورة المجلس ذات الصلة. ونشرت تقارير التقييم التي استوفت بمتطلبات الجودة أو تجاوزتها على مواقع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، مما يضمن نشر نتائج التقييم على نطاق واسع. وبذلت جهود إضافية للاستفادة إلى أقصى حد من نتائج التقييم، بما في ذلك من خلال تنظيم أنشطة للتعلم وإعداد منتجات للتقييم مصممة خصيصا لجماهير معينة.	واللامركزية على موقعه على الإنترنت بمجرد إحاطة المجلس علما بشكل رسمي بها في دورة المجلس ذات الصلة. ونشرت تقارير التقييم التي تجاوزت متطلبات **البرنامج** بشأن الجودة أو استوفتها أو اقتربت من استيفائها على موقعي فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، وعلى خارطة التقييم (Evalmapper)، مما يضمن النشر على نطاق واسع. وتواصل بذل المزيد من الجهود لاستخدام نتائج التقييم إلى أقصى حد، بما في ذلك من خلال تنظيم أنشطة للتعلم وإعداد منتجات للتقييم مصممة خصيصا لجماهير معينة.	المتعلقة بتقييم الأثر على موقعه على الإنترنت بمجرد إحاطة المجلس علما بشكل رسمي بها في دورة المجلس ذات الصلة. وتُنشر تقارير التقييم التي تتجاوز متطلبات **البرنامج** بشأن الجودة أو تستوفيها أو تقترب من استيفائها على موقعي فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، وعلى خارطة التقييم (Evalmapper)، مما يضمن النشر على نطاق واسع. ويجري بذل المزيد من الجهود لاستخدام نتائج التقييم إلى أقصى حد، بما في ذلك من خلال تنظيم أنشطة للتعلم وإعداد منتجات للتقييم مصممة خصيصا لجماهير معينة.
خط الأساس (2018): صفر الهدف (2019): 100 في المائة	منذ عام 2013 أضحت تقارير المراجعة الداخلية الخاصة **بالبرنامج** متاحة خارجيا على صفحة تقارير المراجعة على موقع **البرنامج** على الإنترنت.	تمت إتاحة تقارير المراجعة الداخلية الخاصة **بالبرنامج** خارجيا على صفحة تقارير المراجعة على موقع **البرنامج** على الإنترنت. ولم تكن منصة ممثلي الأمم المتحدة لخدمات المراجعة الداخلية للحسابات قائمة بعد.	في عام 2022، تمت إضافة وظائف بحث جديدة إلى صفحة تقارير مراجعة حسابات **البرنامج** على الإنترنت. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك تمويل ولا ميزانية لشبكة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة، وأنه يتم تمويل جميع الأنشطة والاضطلاع بها على أساس طوعي. ولم يتوفر أي تمويل لمنصة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة منذ أن وافقت الدول الأعضاء على الاتفاق العالمي. وفي غياب التمويل، وإقرارا بالحاجة إلى المنصة، تطوع مكتب المفتش(ة) العام(ة) التابع **للبرنامج** باستخدام بعض التمويل الخاص به لتجريب المنصة بهدف توفير أساس للمناقشات مع الممولين المحتملين وللتمكن في نهاية المطاف من إحراز تطورات إضافية على صعيد بدء تشغيل المنصة واستدامتها. وكان من المتوقع إطلاق المنصة التجريبية في النصف الثاني من عام 2023.	منذ عام 2022، تم تعزيز موقع **البرنامج** على الإنترنت الخاص بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات بوظائف بحث جديدة. بدأ مكتب المراجعة الداخلية التابع **للبرنامج** مشروعا داخليا لتحديد الحل الأفضل لاستضافة منصة المعرفة الخاصة بشبكة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة. ويجري حاليا مناقشة الاختصاصات التي تحدد ترتيبات الإدارة والوظائف والمتطلبات الأمنية وغيرها من عناصر المنصة مع رؤساء شبكة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة. وتم تأجيل تجريب المنصة ومن غير المتوقع البدء به قبل أوائل عام 2025.
خط الأساس (2018): لا ينطبق الهدف (2020): نعم	تم إبراز مساهمات الصناديق الطوعية والأساسية والمجمعة والمواضيعية في تقرير الأداء السنوي **للبرنامج** وفي	استخدم **البرنامج** تقرير الأداء السنوي العالمي الخاص به والتقارير القطرية	استخدم **البرنامج** تقرير الأداء السنوي العالمي الصادر عنه والتقارير القطرية السنوية المنفردة لتسليط الضوء على نتائج المساهمات الطوعية.	يستخدم **البرنامج** تقرير الأداء السنوي العالمي الصادر عنه والتقارير القطرية السنوية المنفردة لتسليط الضوء على نتائج المساهمات الطوعية.

التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة				
خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	**خط الأساس للبرنامج لعام 2018**	**بيانات البرنامج لعام 2019**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023**	**تحديث البرنامج في مايو/أيار 2024**
	جميع التقارير القطرية السنوية وفي تقرير مؤسسي سنوي بشأن المساهمات المرنة.	السنوية المنفردة لتسليط الضوء على نتائج المساهمات الطوعية.		
خط الأساس (2018): لا ينطبق الهدف (2020): نعم	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة أو مواضيعية.	لم يقم **البرنامج** بإدارة أي صناديق مجمعة أو مواضيعية.	لم يقم **البرنامج** بإدارة أي صناديق مجمعة أو مواضيعية.	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة أو مواضيعية.
زيادة أوجه الكفاءة				
خط الأساس (2017): 41 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	قام **البرنامج** بالإبلاغ عن مكاسب الكفاءة في تقرير الأداء السنوي الخاص به منذ عام 2015.	أدرج **البرنامج** معلومات بشأن مكاسب الكفاءة في تقاريره السنوية منذ عام 2015 واستمر في تحسين التحليل ذي الصلة.	أدرج **البرنامج** معلومات بشأن مكاسب الكفاءة في تقاريره السنوية منذ عام 2015 واستمر في تحسين التحليل ذي الصلة.	أدرج **البرنامج** معلومات بشأن مكاسب الكفاءة في تقاريره السنوية منذ عام 2015 وهو مستمر في تحسين التحليل ذي الصلة.
خط الأساس (2018): 28 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	وقع **البرنامج** على البيان الرفيع المستوى الخاص بالاعتراف المتبادل في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.
خط الأساس (2017): 51 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	يقدم **البرنامج** تقارير سنوية للمجلس بشأن تنفيذ سياساته ومعدلاته المعتمدة لاسترداد التكاليف من خلال خطة الإدارة.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.	تم الإنجاز. لا يوجد تغيير عن خط الأساس.

الملحق الثاني

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: القائمة المرجعية للهيئات الرئاسية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	
	أجب: نعم/لا/لا ينطبق وعلق عند الطلب
البرامج على المستوى القطري/الاستراتيجيات وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة	
1) هل يوجد لدى كيانكم توجيهات أو عملية قائمة لضمان تنفيذ مطلب إطار الإدارة والمساءلة المتمثل في "التشاور مع المنسق المقيم في المراحل الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي الخاص بالكيان"؟	نعم. تشمل التوجيهات الداخلية **للبرنامج** بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة توصية بالتشاور مع المنسق المقيم في المراحل الرئيسية لصياغة أي خطة استراتيجية قطرية، وتنص على الشرط الإلزامي المتمثل في التماس توقيع المنسق المقيم، باستخدام النموذج الرسمي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لتأكيد مواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.
أ) إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تقديم شرح موجز بشأن كيفية قيام كيانكم برصد الامتثال لهذا المطلب؟	يمتثل **البرنامج** لهذا المطلب من خلال إشراك المنسقين المقيمين بانتظام في حلقات عمل ومشاورات بشأن وضع الخطط الاستراتيجية القطرية، والمشاركة الثنائية مع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز الشراكات، والمساهمة بشكل منسق في خطط العمل المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، والحصول على خطابات رسمية من المنسقين المقيمين تؤكد تواؤم عناصر التنمية في الخطط الاستراتيجية القطرية مع أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ويُجمع تأكيد هذه المواءمة من قبل المنسقين المقيمين كجزء من عملية وضع الخطة الاستراتيجية القطرية.
2) هل تتطلب التوجيهات أو العمليات التي يقدمها كيانكم أن تكون الأنشطة/المشاركة الإنمائية التي تقومون بها على المستوى القطري مستمدة من إطار التعاون، وأن يتم، نتيجة لذلك، تطويرها بعد أولويات وحصائل إطار التعاون المتفق عليها مع الحكومة، أو بالتوازي معها؟	نعم. تشدد التوجيهات الداخلية **للبرنامج** بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة على أهمية استخلاص حصائل التنمية للخطط الاستراتيجية القطرية من أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ومواءمة الخطط الاستراتيجية القطرية مع نتائج ودورة أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، فإن جميع عناصر التنمية لأطر الخطط الاستراتيجية القطرية مستمدة مباشرة من الأولويات والحصائل الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.
3) هل يتيح كيانكم الفرصة للهيئة الرئاسية لاستعراض اشتقاق البرامج القطرية من أطر التعاون؟	نعم. تتم مشاركة وثيقة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (أو مشروع سابق لها، في حال تأخر الموافقة على إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة) مع المجلس التنفيذي **للبرنامج** للعلم قبل دورة المجلس التي يُطلب فيها الموافقة على خطة استراتيجية قطرية معينة، مما يوفر الشفافية بشأن العلاقة بين حصائل التنمية للخطة الاستراتيجية القطرية التابعة **للبرنامج** وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.
4) هل يتم إدراج جميع الأنشطة الإنمائية لكيانكم على المستوى القطري في خطة العمل المشتركة لإطار التعاون؟	يتم إدراج 89 في المائة من الأنشطة الإنمائية **للبرنامج** في خطط العمل المشتركة ذات الصلة (لاحظ أن بعض أفرقة الأمم المتحدة القطرية ليس لديها خطة عمل مشتركة). وتوضع خطط العمل المشتركة من قبل الأفرقة المشتركة بين الوكالات المُشكلة بموجب ترتيبات الإدارة في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وبالتالي، فإن تصميمها ليس مسؤولية **البرنامج** وحده.
تشكيل فريق الأمم المتحدة القطري	
5) ما هي نسبة المكاتب القطرية التابعة لكيانكم التي شاركت في عملية تشكيل قطرية تماشيا مع إطار التعاون المتفق عليه وفقا لسياسات التنمية والخطط والأولويات والاحتياجات الوطنية، وبالتشاور مع الحكومة المضيفة؟	شاركت 99 في المائة من المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** في عمليات التشكيل القطرية تماشيا مع إطار التعاون ذي الصلة.
6) كم عدد البلدان التي شهدت تغييرا في نماذج تسيير الأعمال و/أو الأثر على المستوى القطري و/أو البرمجة جراء القيام بهذه العملية؟	كجزء من عملية تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية، يتشاور **البرنامج** مع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الوطنية عند صياغة وجوده القطري ونموذج تدخلاته. وفي الكثير من البيئات، يكون تواجد **البرنامج** على المستوى

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: القائمة المرجعية للهيئات الرئاسية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	
	أجب: نعم/لا/لا ينطبق وعلق عند الطلب
	القطري مزيجا من الطرائق الإنسانية والإنمائية. وفي هذه السياقات يشكل حجم ونطاق الاحتياجات الإنسانية العامل الرئيسي في تحديد أثر **البرنامج** على المستوى القطري وحجم تدخلاته، تمشيا مع المبدأ الإنساني المتمثل في الاستقلال التشغيلي.
7) كم عدد البلدان التي شهدت زيادة في الحصة النسبية للمشورة في مجال السياسات في ما يتعلق بتنفيذ المشروعات، بما في ذلك دعم المشتريات على نطاق واسع جراء القيام بهذه العملية؟	البيانات غير متاحة بعد.
استعراض المكاتب المتعددة البلدان	
8) هل قام كيانكم باستعراض وتعديل استجاباته البرامجية ومخصصاته من الموارد لدعم أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية؟	نعم. لدى **البرنامج** حاليا سبع خطط استراتيجية قطرية ذات سياق محدد تغطي الدول الجزرية الصغيرة النامية، إما بشكل منفرد أو في إطار خطة استراتيجية قطرية متعددة البلدان مثل تلك المخصصة لمنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ويتواءم وضع هذه الخطط الاستراتيجية مع الأولويات الوطنية، فيما يجري تنقيح تنفيذ البرامج وتخصيص الموارد وفقا لذلك.
9) استجابة لاستعراض المكاتب المتعددة البلدان، هل اتخذ كيانكم خطوات ملموسة لاستعراض مدى ملاءمة الخبرات والترتيبات التنظيمية في بيئات المكاتب المتعددة البلدان، عند الاقتضاء؟	نعم. لقد جرى تنقيح وتوحيد الهياكل الداخلية للمكاتب المتعددة البلدان في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ منذ إنشاء هذه المكاتب.
أوجه الكفاءة	
10) ما هي النسبة المئوية للمكاتب القطرية التابعة لكيانكم التي تشارك في استراتيجية عمليات تسيير الأعمال الخاصة بالبلد؟	يشارك 100 في المائة من المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** في استراتيجية عمليات تسيير الأعمال للبلدان حيث توجد هذه المكاتب.
11) هل وضع كيانكم عملية لتتبع مكاسب الكفاءة التي تحققت بشكل فردي، وتلك التي تحققت بالاشتراك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؟	نعم. تعد الكفاءة واحدة من أولويات **البرنامج**؛ حيث يمكن إعادة توجيه كل دولار يجري توفيره نحو إنقاذ حياة الناس وتغييرها.
أ) إذا كانت الإجابة نعم، هل تستخدم العملية المنهجية المشتركة المتفق عليها لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لقياس أثر مبادرات الكفاءة؟	يوجد لدى **البرنامج** نظام لقياس مكاسب الكفاءة وهو يعمل بشكل كامل على تتبع الكفاءة بوصفه مطلبا ذي أهمية متزايدة، وليس داخليا فقط، وإنما أيضا خارجيا بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويتبع **البرنامج** منهجية لقياس جوانب الكفاءة وضعها مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، وهي تعرّف أوجه الكفاءة بأنها تخفيضات في التكاليف المرتبطة بمهمة معينة وتُحددها كميا من الناحية النقدية. وتشمل أوجه الكفاءة كفاءات التكاليف وكفاءات الوقت.
12) هل يقوم كيانكم بتقديم تقارير سنوية إلى هيئته الرئاسية بشأن (أ) مكاسب الكفاءة الخاصة بالكيان و(ب) المساهمات في مكاسب الكفاءة على نطاق المنظومة؟	نعم. يقوم **البرنامج** بتقديم تقارير سنوية إلى مجلسه التنفيذي بشأن مكاسب الكفاءة ضمن المنظمة وفي منظومة الأمم المتحدة.
13) ما هي النسبة المئوية للمباني التابعة لكيانكم التي تعد من المباني المشتركة؟	54.9 في المائة من مباني **البرنامج** هي مبان مشتركة.
14) ما هي النسبة المئوية للمكاتب القطرية التابعة لكيانكم التي تشارك في مكتب خلفي مشترك؟	واصل **البرنامج** مواءمة مشاركته الميدانية وعمله في مجال تطوير القدرات من خلال إطلاق الخطة المشتركة بين الوكالات للمكاتب الخلفية المشتركة، بما في ذلك من خلال دعم المكاتب الخلفية المشتركة في كينيا، بوصفها الجهة المقدمة للخدمات اللوجستية والمتلقية للخدمات الأخرى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، بوصفها الكيان المضيف لجميع الخدمات. وهو يجري مناقشات بشأن مشاركته في المكاتب الخلفية المشتركة في السنغال والبرازيل، في حين جرى حاليا تعليق خطط مماثلة في الأردن.

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: القائمة المرجعية للهيئات الرئاسية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	
	أجب: نعم/لا/لا ينطبق وعلق عند الطلب
15) هل تقدم منظمتكم خدمات للكيانات الأخرى من خلال الخدمات المشتركة العالمية؟	نعم. يقدم **البرنامج** عدة خدمات لدعم العمليات من خلال مقره الرئيسي أو مراكز تقديم الخدمات العالمية. وتشمل هذه الخدمات الشحن وتأجير المركبات وتنقل الركاب والاستخدام المشترك للسيارات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في حالات الطوارئ. وقدم **البرنامج** أربع حالات لتسيير الأعمال لخدمات أعطيت الأولوية باعتبار أنها تنطوي على إمكانات كبيرة للتنفيذ على المستوى المشترك بين الوكالات، وهي: خدمات التنقل وخدمات الإقامة والخدمات الطبية، وتقدم جميعها من خلال مركز الأمم المتحدة للحجوزات، وأسطول الأمم المتحدة، الذي يقدمه **البرنامج** كخدمة مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين. كما يشارك **البرنامج** بشكل نشط في تطوير خدمات أخرى لإطلاقها كجزء من حافظة خدماته المشتركة العالمية.
16) هل تحصل منظمتكم على خدمات من خلال مراكز الخدمات المشتركة العالمية التابعة لكيان آخر أو من خلال وسائل مشتركة عالمية أخرى؟	نعم. على المستوى العالمي، يستخدم **البرنامج** خدمات كشوف المرتبات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بكشوف المرتبات وخدمات المدفوعات للموظفين الوطنيين المعينين بعقود محددة المدة، والدعم الأمني الذي تقدمه إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة. كما يستخدم خدمة المزادات العامة المركزية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتخلص من المعدات المستعملة والمتقادمة.
17) إلى أي مدى اضطررتم إلى الاستثمار مقدما لدعم مكاسب الكفاءة المشتركة؟	من الممارسات المعتادة أن يكون لدى **البرنامج** استثمارات تؤدي إلى تحقيق الكفاءة.
تنشيط دور نظام المنسقين المقيمين	
18) هل جرى تنقيح التوصيف الوظيفي للممثلين القطريين لكيانكم، بحسب الاقتضاء، بعد الإصلاح، بحيث:	
أ) يعترف بدور ومسؤولية المنسق المقيم؟	نعم. تعترف التوصيفات الوظيفية للممثلين القطريين **للبرنامج** بدور ومسؤولية المنسقين المقيمين.
ب) يعكس مساءلتهم أمام المنسق المقيم عن مساهمتهم في النتائج المتفق عليها كما هو محدد في إطار التعاون وغيره من اتفاقات التنمية المشتركة بين الوكالات؟	نعم. تعكس التوصيفات الوظيفية للممثلين القطريين **للبرنامج** مساءلة الممثلين أمام المنسق المقيم عن مساهمة **البرنامج** في النتائج الإنمائية المشتركة بين الوكالات.
ج) يعكس مسؤوليتهم عن المشاركة النشطة في فريق الأمم المتحدة القطري؟	نعم. تعكس التوصيفات الوظيفية للممثلين القطريين **للبرنامج** مسؤولية الممثلين عن المشاركة النشطة في فريق الأمم المتحدة القطري.
19) هل يضمن كيانكم أن يكون لدى المنسقين المقيمين فرصة لتقديم مدخلات محددة للمديرين الإقليميين التابعين لكيانكم بشأن مجموعات المهارات ومؤهلات القيادة التي قد تكون ذات صلة في سياق بلد معين قبل اختيار ونشر ممثلين قطريين جدد؟	في حين أن **البرنامج** لا يحدد صراحة هذه الإجراءات في ممارساته الحالية، فإنه يثمن عاليا أفكار ووجهات نظر المنسقين المقيمين، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بمجموعات المهارات ومؤهلات القيادة الأكثر صلة ببيئات بلد معين. وتتم إدارة العملية الحالية لاختيار ونشر الممثلين القطريين الجدد بشكل داخلي في المقام الأول، غير إنها تأخذ بعين الاعتبار مدخلات المديرين الإقليميين، الذين يعملون مع المنسقين المقيمين على المتطلبات. ويستكشف **البرنامج** باستمرار سبل تعزيز هذه النهج إقرارا بأهمية مواءمة عملية الاختيار مع بيئات التشغيل.
أ) إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تقديم شرح موجز بشأن كيفية قيام كيانكم برصد الامتثال لهذا المطلب؟	
20) هل أن نظام تقييم الأداء للممثلين القطريين التابعين لكيانكم:	
أ) يدمج خصائص إطار القيادة للأمم المتحدة؟	نعم. لقد جرى دمج خصائص إطار القيادة للأمم المتحدة في نظام تقييم الأداء وتعزيز الكفاءة التابع **للبرنامج**.
ب) يربط مجالا رئيسيا واحدا على الأقل من مجالات النتائج بالمساهمة في النتائج الجماعية لفريق الأمم المتحدة القطري؟	نعم. ترتبط مجالات النتائج الرئيسية في نظام تقييم الأداء وتعزيز الكفاءة بالمساهمات في النتائج الجماعية لفريق الأمم المتحدة القطري.

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: القائمة المرجعية للهيئات الرئاسية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	
	أجب: نعم/لا/لا ينطبق وعلق عند الطلب
21) ما هي النسبة المئوية للبلدان التي قدم فيها المنسق المقيم مدخلات في استعراض الأداء الخاص بممثل كيانكم؟	قدم المنسقون المقيمون مدخلات إلى 74 في المائة من استعراضات أداء الممثلين المقيمين في عام 2023. ولم تقدم المدخلات إلا بعد اضطلاع كل من المنسق المقيم والممثل القطري بأدوارهما لمدة لا تقل عن ستة أشهر في عام 2023.
22) ما هي النسبة المئوية للبلدان التي يقوم فيها الممثل القطري التابع لكم بتوجيه تقييم الأداء الخاص بالمنسقين المقيمين عبر تقديم تعقيبات على سلوكيات الممثل المقيم مقابل مؤهلات القيادة الخاصة بالمنسقين المقيمين؟	يعد مكتب التنسيق الإنمائي الوصي على البيانات المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين. وبحسب البيانات التي جمعت عبر دراسة استقصائية لممثلي فريق الأمم المتحدة القطري أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، أفاد 77 في المائة من الممثلين القطريين التابعين **للبرنامج** الذين أجابوا بأنهم قدموا مدخلات لتقييم أداء المنسقين المقيمين المعنيين في عام 2023.
تجديد النهج الإقليمي	
23) هل لدى كيانكم توجيهات أو عملية قائمة لضمان مشاركتكم في مبادرات منصة التعاون الإقليمي لتمكين البلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من تحديد الخبرات والخبراء والأصول المتاحة والعمل في مجال السياسات والاستراتيجيات في منطقة داخل نظام موحد، والحصول عليها بسهولة؟	في حين لا يوجد لدى **البرنامج** حاليا توجيهات رسمية أو عملية قائمة بشأن ضمان هذه المشاركة، فإن مكاتبه الإقليمية نشطة في مبادرات منصات التعاون الإقليمي ذات الصلة، والتحالفات القائمة على المسائل، وغيرها من الأنشطة التي تدعم الأولويات الإقليمية بينما تقوم كذلك بمنح أفرقة الأمم المتحدة القطرية إمكانية الحصول على المشورة والخبرات والأصول وما إلى ذلك في المنطقة.
24) هل لدى كيانكم توجيهات أو عملية قائمة لتشجيع المشاركة النشطة للكيان في القوائم الإقليمية للخبراء؟	في حين لا يوجد لدى **البرنامج** حاليا توجيهات أو عمليات قائمة بهذا الشأن على المستوى الإقليمي، فإنه مشارك في قائمة الأمم المتحدة الخاصة بالاعتراف المتبادل على المستوى العالمي.
25) هل يقوم المديرون الإقليميون/ الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية لدى كيانكم، بوصفهم أعضاء في منصات التعاون الإقليمي، بإدراج ما يلي في اتفاقيات الأداء الفردية الخاصة بهم:	
أ) دورهم في ما يتعلق بضمان تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة على المستويين الإقليمي والقطري	لا
ب) مسؤوليتهم في ما يتعلق بدعم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري من أجل توجيه النتائج المشتركة على المستوى القطري بما يتماشى مع إطار التعاون وغيره من الاتفاقيات المشتركة بين الوكالات	لا. غير أن استعراضات تقييم الأداء وتعزيز الكفاءة للممثلين القطريين **للبرنامج** تغطي هذه المسؤولية.
26) هل يقوم المديرون الإقليميون التابعون لكم أو نظراؤهم من ممثلي الكيانات التي يتألف منها فريق الأمم المتحدة القطري بالمساهمة في تقييم أداء المنسقين المقيمين؟	يستطيع المديرون الإقليميون لدى **البرنامج** مناقشة أداء المنسقين المقيمين مباشرة مع المديرين الإقليميين لمكتب التنسيق الإنمائي في مناطقهم.
التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة	
27) هل تحدد وثائق التخطيط الاستراتيجي الخاصة بكيانكم كيفية عمل كيانكم كجزء من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها على المستوى العالمي والأقليمي والقطري؟	نعم. لقد نصت الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 على التزام **البرنامج** بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمشاركة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل واحدة من الخطط الاستراتيجية القطرية التابعة **للبرنامج** – وهي الأداة التي يتم من خلالها ترجمة الخطة الاستراتيجية العالمية إلى إجراءات على المستوى القطري – تصف بشكل صريح كيف أن **البرنامج** يساهم في جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا المنصوص عليها في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والمتوائمة مع الأولويات وخطط التنمية الوطنية، ويستمد برمجته الإنمائية منها.
28) هل يقوم كيانكم بشكل منهجي بإبلاغ جميع الموظفين والممثلين بأساليب العمل الجديدة اللازمة وفقا لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؟	نعم. يقوم **البرنامج** بإبلاغ جميع موظفيه وممثليه بشكل منهجي بشأن أساليب العمل الجديدة.

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: القائمة المرجعية للهيئات الرئاسية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	
	أجب: نعم/لا/لا ينطبق وعلق عند الطلب
أ) إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تقديم التفاصيل في قسم التعليقات.	زود **البرنامج** موظفيه بنشرات داخلية وصفحات شبكية داخلية وحلقات دراسة شبكية ودورات تدريبية بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، احتفظ بأفرقة عمل داخلية مكلفة بتعزيز إدماج عناصر الإصلاح في عمليات تخطيط وتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية التابعة **للبرنامج**. وتجري إحاطة الممثلين القطريين (ونواب الممثلين القطريين) الجدد بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
الإبلاغ عن النتائج	
29) هل يساهم كيانكم بشكل منهجي في تقرير الأمم المتحدة عن النتائج القطرية لتنفيذ إطار التعاون؟	نعم. يساهم **البرنامج** بشكل منهجي في تقرير الأمم المتحدة السنوي عن النتائج القطرية.
30) هل يضمن كيانكم الإبلاغ المنهجي عن نتائجه على المستوى القطري على منصة الأمم المتحدة للمعلومات (UN INFO) على نطاق المنظومة؟	نعم. يقوم **البرنامج** بالإبلاغ بشكل منهجي عن نتائجه على المستوى القطري على منصة الأمم المتحدة للمعلومات (UN INFO).
تمويل نظام المنسقين المقيمين والوفاء بالتزامات اتفاق التمويل	
31) هل يمتثل كيانكم لتوجيهات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن رسم 1 في المائة؟	نعم. يمتثل **البرنامج** بالتوجيهات بشأن رسم 1 في المائة.
32) هل تتطابق المبالغ التي ساهم بها كيانكم كجزء من رسم 1 في المائة مع آخر تقديرات مجلس الرؤساء التنفيذيين (التي تنشر أيضا بشكل سنوي كمرفق تمويل في جزء الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة) لإجمالي المساهمات المخصصة بإحكام؟	يعد مكتب التنسيق الإنمائي الوصي على البيانات المتعلقة برسم 1 في المائة. وبحسب المعلومات المتاحة **للبرنامج**، فإن أنواع مساهمات الجهات المانحة التي يطبق عليها **البرنامج** رسم 1 في المائة هي تلك المنصوص عليها في سياسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
أ) إذا كانت الإجابة لا، كيف تفسرون الفرق وما هي الخطوات تم اتخاذها ضمن اختصاص الكيان لتقليص الفجوة؟	
33) هل يقيم كيانكم حوارا منظما مع هيئته الرئاسية بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية في الدورة الحالية للتخطيط الاستراتيجي؟	نعم. يقيم **البرنامج** حوارات منظمة مع مجلسه التنفيذي بشأن تمويل النتائج الإنمائية.
34) هل يقدم كيانكم تقاريرا لهيئته الرئاسية بشأن تنفيذه لالتزامات الكيان والدول الأعضاء ذات الصلة إزاء اتفاق التمويل؟	نعم. يتم الإبلاغ عن تنفيذ هذه الالتزامات سنويا على شكل ملحق بمذكرته الإعلامية المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي يجري إعدادها للدورة السنوية للمجلس.
35) إقرارا بالمسؤوليات التي تقع على عاتق كل من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذا الصدد، هل لدى كيانكم توجيهات أو عملية قائمة لممثليكم القطريين للعمل مع المنسق المقيم لتعزيز نهج متسق إزاء التمويل وفقا لمبادئ وأهداف والتزامات اتفاق التمويل (وعلى وجه الخصوص التمويل المرن على المستوى الاستراتيجي والتمويل الذي يدعم ويسهل النتائج المشتركة والأنشطة المشتركة)؟	نعم. لدى **البرنامج** توجيهات لتوجيه عمل الممثلين القطريين مع المنسقين المقيمين بشأن نهج متسق إزاء التمويل.
36) ما هي النسبة المئوية التي تشكلها البرامج المشتركة في النفقات المخصصة لنفقات البرمجة الخاصة بكيانكم؟	يخصص أقل من 5 في المائة من نفقات البرمجة لدى **البرنامج** للبرامج المشتركة.
37) هل يوجد لدى كيانكم توجيهات أو عمليات وأدوات معمول بها لتسهيل استخدام الممثلين القطريين لآليات التمويل المجمع العالمية (مثلا، الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، ومبادرة تسليط الضوء، وصندوق بناء السلام)؟	نعم. لدى **البرنامج** الكثير من المذكرات الإرشادية المتعلقة بصندوق بناء السلام وبدعم المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في وضع مقترحات المشروعات. كما يتم دعم المكاتب القطرية طوال عملية تقديم الطلبات خلال الدعوات الجديدة لتقديم مقترحات من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص في النوافذ المواضيعية مثل النظم الغذائية.